

اقتصاديات

■ عباس الغالبي

abbas.abbas80@yahoo.com



جدل محتمد ..

وقانون مغيّب

يبدو أن الجدل البيزنطي حيال مشروعية وقانونية الاستثمار النفطى في مناطق كردستان بين حكومتي المركز والإقليم قد فاق حده واستغرق وقتًا طويلا، ولا يمكن للمتابعين والمراقبين أن يروا بصيص أمل ويلموا رغبة جدية للتوصل إلى حل وإنهاء الخلاف والجدل المحتم منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اللحظة.

ومن خلال متابعتنا المشهد النفطى نرى وبدون أننى شك أن الخلاف سياسى وغير فنى، السك يدعى قانونية ودستورية الاعداء ويمضى الوقت من دون جدوى في ظل غياب قسري لقانون النفط والغاز الذي ما زال يتأرجح ويراوح في أروقة مجلس النواب بانتظار الفرج.

المسؤولية تقع على عاتق مجلس النواب أو لا كونه السلطة التشريعية لإسراع بإقرار قانون النفط والغاز ووضع النقاط على الحروف، وكذلك فإن المسؤولية ذاتها تقع على عاتق الكتل السياسية داخل مجلس النواب ولاسيما المختلفة بشأن مسودة القانون للاقتراح من بعضها وتغليب لغة الحكمة ومناقشة الجوانب الفنية البحتة سعيا للوصول إلى صيغة للقانون تضع مصلحة الجميع أولا وعدم الانجرار وراء المصالح الحزبية والقوية والشخصية الضيقة.

ولا نعرف حتى اللحظة سببا منطقيا لتأخير إقرار هذا القانون الذي يعد غاية في الأهمية، حيث ان المشهد النفطى الحالى والاستحقاقات التي أعلنت عنها الجهة القطاعية المشرفة على هذا القطاع المتمثلة بوزارة النفط كلها تشير إلى ضرورة الإتيان ببيئة قانونية مئلى مناسبة لطبيعة الاستثمارات والعقود النفطية والغازية والتي من المؤمل أن تشهد بضونها مستويات الإنتاج والتصدير تطورا وارتفاعا لافتا للنظر سيجعل العراق اللاعب الأهم في السوق النفطية العالمية بعد الاهتزازات التي تعرضت لها هذه الأسواق بفعل الظروف الطبيعية والسياسية التي تحدث في أسواق العالم.

ولا نريد هنا أن نخوض في الابعاد السياسية التي تكتنف المناقشات والجدل المحتم الدائر بين بين المركز والإقليم، إلا أننا لابد من أن نشير إلى أن هذه الثروة العظيمة هي ليست ملك السياسيين وان فوضهم الشعب على تولي مقدرات الحكم، فهي الشعب العراقي برمته والذي أنقلته الأزمات وظل ينتظر طويلا وللعقود خلت للإفادة من مردودات الثروة النفطية التي كيفت لغير حاجة الشعب الأساسية في العيش الرغيد والخدمات الحقّة التي تلبى متطلبات الحياة الحرة الكريمة.

ولكن المضحك المبكى أن الأخبار المتواترة التي تطل علينا في كل مرة من تقارب ونجاح المفاوضات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأن العقود النفطية والاقفاقات التي توصلت إليها هذه المباحثات، والتي سرعان ما تنهار بفعل تصريحات المسؤولين رفيعي المستوى، ولا نعلم هنا كمرأقين هل أن هؤلاء المسؤولين هم مفقعلو الأزمات، ولا ندرى في أي سنتمير سنيقة القطاع النفطي بوجود هؤلاء المسؤولين، ذلك أن الشارع العراقي على وجه العموم والمهتمين بالشأن النفطى سمّوا هذه التصريحات، ومن هنا نتطلع إلى حلول ناجحة من مجلس النواب وإقرار قانون النفط والغاز بأسرع وأقرب فرصة.

الاقتصادي

متخصصون يناقشون التدايعيات السلبية من إنشاء ميناء مبارك

دراسة: ٨٠% من السوق العربية ستستخدم هذا الميناء دون غيره

□ بغداد – بابل / المدى الاقتصادي- إقبال محمد



احد موانئ البصرة

في مجلس محافظة بابل عدنان بهية انه يجب اتخاذ قرارات مهمة حول ميناء مبارك وضرورة تنبيه الرأي العام العراقي والقادة السياسيين إلى مخاطر هذا المشروع الذي يضر بالمصالح التجارية والاقتصادية المستقبليّة لتشغيل هذا الميناء الذي يضر بالتصدير المنع وإيقاف إنشاء هذا الميناء وتغيير موقعه الحالي بما يتناسب والمصلحة الوطنية لكلا البلدين الجارين ضمن مبادئ القانون الدولي للحدول المتشاطئة على الممرات البحرية وضرورة الحفاظ على مبادئ حسن الجوار بين البلدين وشرح وتوضيح الآثار المستقبلية لتشغيل هذا الميناء الذي يضر بالاقتصاد العراقي.

وينكر أن الندوة نظمتها غرفة تجارة بابل بالتنسيق مع هيئة الميناء المذكور سيؤثر سلبا على العراق ويساندها في ذلك بعض البرلمانيين العراقيين.

في ذلكقال عضوهيئة الاستشاريين

محذرة من مخاطر هذا الميناء على مستقبل الحركة الملاحية في الموانئ العراقية وعلى مستقبل الاقتصاد العراقي ككل وتعدت تكلم التصريحات حدود التحذيرات لتتذر بأزمة محتملة قد تطيح بمستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، مشيرا إلى أن للعراق مخاوفه المشروعة من جراء تنفيذ هذا المشروع على الرغم من تبايين وجهات النظر بين المؤسسات العراقية فلوزارة الخارجية العراقية رأيتها المساندة لاستمرار الكويت ببناء الميناء المذكور وترى انه لا يؤثر على الموانئ العراقية يساندها في ذلك عدد من الأطراف السياسية العراقية والعديد من أعضاء البرلمان العراقي وبخاصة الكرد فيما ترى وزارة النقل أن بناء الميناء المذكور سيؤثر سلبا على العراق ويساندها في ذلك بعض البرلمانيين العراقيين.

في ذلكقال عضوهيئة الاستشاريين

على نية الحكومة الكويتية بفرض رسوم على مرور السفن العراقية او المتجهة إلى الموانئ العراقية وعمليات الحفر والردم وإنشاء السواتر داخل خور عبدالله سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية والتي تعتبر مصدر رزق لآلاف العراقيين من سكان المناطق الجنوبية وإجهاض مشروع ميناء الفاو الكبير.

من جانبه، قال الدكتور جواد كاظم البكري من مركز حمورابي للدراسات والعلوم الاستراتيجية شرتعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير إلى بعد عام من قيام وزارة النقل العراقية بوضع حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير وعلى اثر ذلك ولدت أزمة مركبة (اقتصادية-سياسية) بين العراق والكويت تصاعدت على اثرها التصريحات عبر وسائل الإعلام من قبل السياسيين والمعينين بالشأن الاقتصادي والملاحي

توصيف اتفاقية الأمم المتحدة لأعالي البحار لامتلاكه ساحلا جغرافيا محدودا جدا لا يتجاوز ٥٧ كم ابتداء من رأس البيشة إلى أم قصر، كما أن المسطحات المشتركة مع إيران والعراق والكويت لم تخضع بعد لاتفاقية مشتركة بين الدول الثلاث لجيز للعراق استغلال الاقتصادي لمياهه البحرية.

وأكدت الدراسة أن بناء مشروع الموانئ العراقية والأخرى البديلة في العقبة وطرطوس واللانقية بمعنى أن ميناء مبارك سيسعى إلى تجميد الموانئ العراقية وممارسة الضغط عليها والتقليل من أهميتها وسيجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة. وأوضحت الدراسة أن منشآت وأعمال هذا الميناء ستؤثر على مياه العراق الإقليمية وستؤثر على ممرات الملاحية وبالتالي على حدوده البحرية إذ أصبح العراق من البلدان المتضررة جغرافيا حسب

في بوبيان لاسيما أن الموانئ العراقية مثل ام قصر وخور الزبير يمكن أن تستوعب ٥٠٠ ألف حاوية سنويا فقط بينما ميناء مبارك سوف تصل طاقته الاستيعابية إلى مليونين ونصف المليون حاوية في مرحلته الثالثة وركزت الدراسة على وجوب انفراد ميناء مبارك الكبير بالتفوق الذي يؤهله للوزن في التسابق والتنافس مع الموانئ العراقية والأخرى البديلة

في العقبة وطرطوس واللانقية وتتركز نسبة ٦٨٪ منه في المنطقة الواقعة جنوبي بغداد ويعتقد أن حركة الميناء ونشاطه ستعتمد على العراق بنسبة كبيرة.

ويبينت الدراسة أن العراق بقي خارج المجتمع التجاري الدولي مما اضعف عملية استخدام الحاويات الواردة بسبب عدد السكان الكبير من حيث التتوع الإقليمي واحتياطي النفط العراقي وقدرت الدراسة أن ٨٠٪ من السوق العربية ستتحرك عبر ميناء مبارك

توقعات بعدم التأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية المحتملة

بغداد / المدى الاقتصادي

قال محلل اقتصادي إن العراق لن يتأثر بأية أزمة اقتصادية عالمية كونه يمتلك موارد طبيعية ضخمة كالنفط والغاز. وقال المحلل الاقتصادي قيس الملال (الوكالة الاخبارية للأنباء): عند حدوث أي أزمة اقتصادية عالمية فأن العراق سيكون بعيدا عنها نتيجة ما يمتلكه من موارد طبيعية وفيرة كالنفط والغاز والفوسفات

دولية تشير إلى أن العراق أصبح أفضل بيئة جاذبة للاستثمار، مؤكدا: الكثير من الشركات الاستثمارية الأجنبية الآن لديها الرغبة للاستثمار في العراق وهذا مما يعزز من مكانته اقتصاديا.

وأوضح أنه في حال تأثر الأسواق المحلية بالأزمات العالمية فسيتم معالجته من خلال إعداد الخطط والإستراتيجيات التي توضع من قبل الدوائر والمؤسسات المتخصصة لمواجهة الأزمات الاقتصادية كالركود أو

التضخم في العراق. وكان عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية النائب يوسف الطائي قد توقع في تصريح سابق لـ (الوكالة الاخبارية للأنباء): أن السنوات القادمة ستشهد حركة كبيرة في البلد من اعمار واستثمار وتشديد مشاريع استثمارية ونمو اقتصادي كبير على مختلف القطاعات وتكون مغايرة عن السنوات الماضية التي كانت سنوات سياسية وعسكرية، مبيّنا: الدولة بدأت تركز على الخطط

المستشار الأمن الوطني السابق وعضو البرلمان العراقي، السيد برهم صالح من الموافقة على الصفقة وقال إن مسؤولين كبارا في الحكومة العراقية حذروا شركة اكسون من الاستثمار بهذا النهج . ويتساءل محللون سياسيون ما إذا كانت شركة اكسون قد حصلت على تلميح خفي من بغداد للاستمرار بصفتها مع كردستان، وزعموا بان "الجدل" ما هو إلا إرضاء للمنتقدين في داخل العراق.

لقد وضعت شركة فالاريس – التي ستغير اسمها في هذا الشهر إلى اينيل للطاقة – أموالها ووجودها في حقوق الحفر التي حصلت عليها في كردستان دون مصالحة حكومة العراق الاتحادية. وقال هيوارد – الرئيس السابق لشركة بي بي الذي خسر عمله بعد قضية التسرب في خليج المكسيك- إن تدخل حكومة المملكة المتحدة كان مفيدا، فالسفير البريطاني يحث الطرفين على محاولة التوصل إلى حلول.

إلا أن بعض الخبراء العراقيين يرون أن دافع ارون هو محاولة لتصفية الموقف في شمال البلاد دعما لمصالح بريطانية كبيرة أخرى، حيث قال احد الخبراء:

مما تساعده على عدم التأثر بهكذا أزمات بالرغم من ارتباطه بالأسواق العالمية الخارجية. وأضاف الملال: أن العراق ينقذ نفسه من أي تأثيرات جانبية للأزمات الاقتصادية عليه بدليل انه عندما شهدت الأزمة العالمية أوج نورتها قبل أكثر من سنة فكان العراق "بعيدا كل البعد عنها".

وبين: أن هناك تقارير لمنظمات اقتصادية

بغداد / المدى الاقتصادي

اسعار النفط

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

| | |
|-------------------------------|---------------------|
| خام القياس الأوروبي مزيج برنت | ١٠٦ دولارات للبرميل |
| الخام الأمريكي الخفيف | ٨١,٢٦ دولار للبرميل |

| | |
|--|---------------------|
| السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع | ١١٧٠ / دينار/ دولار |
| المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن | ١٧٥.٤١٠,٠٠٠ |
| مجموع عروض الشراء (دولار) | ١٧٥.٤١٠,٠٠٠ |
| عدد المصارف المساهمة في المزاد | ٢١ |

■ عن: الغارديان

حقل نفطي